



جانب من الجلسة



الغائب برئاسة جلسة مجلس الأمة أمس

وليد الطبطبائي: جميع الخيارات مفتوحة إذا لم تقدم «لجنة إعادة الجناسي» أسماء المستحقين مطلع الأسبوع المقبل

المجلس يؤجل مناقشة تعديلات «الجنسية» و«المحكمة الإدارية»

الغائب: لا يوجد نص دستوري يمنع عدم حضور رئيس مجلس الوزراء في الجلسات

والا لن تتحقق التنمية. وأضاف: برامج التنمية المقدمة من الحكومة لن تنجح إلا بتبني مدينة الدولة ويجب حجب مكانها في التاريخ والدول غير المدنية غير مذكورة في التاريخ، يجب أن تكون هناك قرارات تاريخية، لأن التاريخ يتوينا له في هذا العالم الذي لا يرحم ولا يعرف إلا الأقوياء في العلم والتعليم والطاقة البشرية. وقال الشطي: يجب أن يعي الشعب أن هناك حركة، وقد راينا نهضة من الشعب في تصديده لمحاولة العبث بالوحدة والهوية الوطنية يجب ألا نخلي المكان لأي رقعة من الفساد تضمن الشر لهويتنا الوطنية، والحكومة وزعت للمواطنين توزيعات سكنية بلا بناء تحتية ولا خدمات ولا خدمات صحية، والتعليم إلى الأسوأ، والبيروقراطية إلى الأسوأ، ارتفاع فاحش في أسعار السلع والخدمات، هذه الأمور يجب أن تتبناها الحكومة بشكل صريح ولا فلا معنى لأي برنامج تنموي تقدمه الحكومة.

د. عبدالكريم الكندري: إذا كانت الحكومة في ديباجتها تحاول إقناع المجلس بأن الهدف من برنامجها هو نحو تنمية مستدامة ومن يفترض بهم الدفاع عن برنامجهم هم الوزراء بمعنى أننا لا نستطيع أن نقاش أحدا. وأضاف: من سينفذ البرنامج؟ حكومة سمو الشيخ جابر المبارك الذي لا يحضر الجلسات أم الحكومة بوزرائها الدستوريين أم حكومة الظل بدرجة وزير؟ ومن أعده الخطة؟ هل الوزراء أم المستشارين الوافدين أم الكويتيين؟ وأي كويتيين؟ هل أصحاب الكفاءة أم الذين فشلوا في إدارة وزاراتهم؟. والنقل أجزم يوجد به أي رقم أو أي دينار حتى الميزانية أو عجزها. وقال الكندري: المشكلة ليست بالبرنامج ولكن في غياب الحكومة عن الواقع فهي تجتمع يوم الاثنين لكي تقرر

- **وليد الطبطبائي: غياب النصاب يوضح أن هناك اتفاقاً متعمداً لعدم إنجاز المجلس للقضايا الحيوية**
- **الرويعي: لا يجوز الحديث عن تعاون وسن التشريعات ونجد هناك من يخون**
- **الدقباسي: الناس سئمت مشاهدة المشادات وهدر الوقت في القاعة وإحباط الشعب وضياح البوصلة**



الغائب متحدثاً أثناء الجلسة

- **المبارك ووزرائه حريصون على التعامل الدستوري واللائحي كما تربينا في الكويت**
- **وزير الأشغال: نرحب بالتحقيق ونفضل أن يكون التحقيق في لجنة المرافق للاختصاص**
- **الحربش: الغائب اتجه إلى إنصاف من كانوا خصوماً سياسيين له وهذا موقف أخلاقي ووطني**

التي حققت التنمية الحقيقية. وقال: تواجها تحديات كثيرة ويجب أن تتصدى لها بروح إيجابية مثل تحدي الأرباب في الكويت والمنطقة، والادعي من ذلك أن هناك عناصر وأسماء كويتية موضوعة على قائمة الأرباب في مجلس الأمن، والأمر يتعلق بسبعة الوطن أمام المجتمع الدولي.

ولفت إلى أن الوضع الاقتصادي وإسعار النفط التحدي الذي لا يجب أن يكون على حساب جيب المواطن، وفي المقابل يجب أن تكون هناك طاقة كمنه لدى المواطن وعلى الحكومة نشر روية التفكير حتى لا تتعطل التنمية.

وأكد أن الجميع يشكو من انتشار الفساد حتى الحكومة نفسها تشكو من انتشاره، ولا وسيلة للإصلاح إلا بيت روح التغيير وخلق بيئة صالحة وأن مقياس نمو التنمية هو التقدم في سبيل التحقيق الذاتي للأفراد ويجب أن يكون هناك تعاون بين الحكومة والبرلمان

التحقيق في لجنة المرافق للاختصاص وشكلنا في الوزارة لجنة تحقيق محايدة. صلاح خورشيد: التحقيق في وزارة الصحة كان بسبب تجاوزات لا تحملها يعارين العالم. ولم نذهب إلى ألمانيا للعيب بل للتحقيق في هذه التجاوزات. وأويد طلب لجنة التحقيق في عاصفة الأمطار حدث شد وجذب رفع رئيس مجلس الأمة الجلسة على الرده لمدة ربع ساعة.

استؤنفت الجلسة وبدأ المجلس في مواصلة النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر خالداً الشطي: عبارات البرنامج الحكومي ممتازة إلا أنها نسخة مكررة من البرامج السابقة والتي لم يتحقق منها إلا القليل.

وأضاف: نحن في دولة ضمن مجتمع دولي ويجب أن نقرأ ونستفيد من التاريخ وتجارب الآخرين، ويجب أن نعرف ماذا تم في الدول

مرزوق الغانم: الموضوع لائحي والتقرير رُفع يوم أمس ولم يدرج ومن حق الحكومة التأجيل أسبوعين بدون مناقشة. تأجيل تقرير التشريعية بشأن تعديلات قانون الجنسية وإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية إلى الجلسة المقبلة.

وتلا الأمين العام 3 طلبات شايبة بشأن تلقيات وخسائر في شبكة تصريف مياه الأمطار وغرق الشوارع الأول والثاني يطالبان بتكليف لجنة المرافق العامة بالتحقيق في هذه القضية وتقديم تقريرها خلال شهر. فيما طلب الطلب الثالث يعقد جلسة خاصة يوم الخميس 30 مارس 2017 لمعرفة أسباب ذلك وتداعيات هذا الحادث.

يوسف الفضالة: من الأولي أن نقاش لجنة المرافق موضوع غرق الشوارع دون الحاجة للجنة تحقيق.

وزير الأشغال: نرحب بالتحقيق ونفضل أن يكون

ورحم الشعب الكويتي. خليل عبدالله: أؤيد الأخ علي الدقباسي أن ننتقل فيما بهم الشعب الكويتي. فلنتفق على مبدأ واضح إما أن نحترم القضاء أو لا نحترم القضاء.

مرزوق الغانم: وفق المادة 166 من الدستور نقترح عرض تقرير اللجنة التشريعية بشأن الجنسية بتعديل البند خامسا من المرسوم 1981/20 بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الإدارية وإضافة مادة جديدة بشأن تنظيم القضاء.

وأضاف: تم استلام التقرير يوم أمس صباحاً ووقعت عليه وهو غير مدرج في جدول الأعمال.

محمد عبدالله: طالما أنه غير مدرج فيقبح للحكومة تأجيل النقاش وفقاً للمادة 76.

مرزوق الخليفة: الموضوع صار له 4 أشهر والأن يطلبون أسبوعين وهذا دليل عدم تعاون الحكومة في هذا الملف، ونطلبها بالتعاون والا سوف سنذهب لمحنى آخر.

لعدم إنجاز المجلس ولا يريدون إنجاز الجنسية ولا البيزنين ولا التامينات وإلى الآن لم ننجز إلا قانون الأحداث.

جمعان الحربش: سبق أسس أن شرحت الموضوع هي تغريدة بعد حادثة اثنين موقوفين من مؤسسة الموانئ اعتديا على موقف المراقبين الماليين.

عودة الرويعي: لا يجوز الحديث عن تعاون وسن التشريعات ونجد هناك من يخون.

ويعتد المجلس على طلب رفع الحصانة عن الحربش موافقة 28 عضواً من أصل الحضور 37 عضواً موافقة على رفع الحصانة عن النائب د. جمعان الحربش.

علي الدقباسي: أسوق الرجاء لله ثم الرئاسة ثم لكل زملائي أن يحترموا جدول الأعمال الذي يراقبه الشعب الكويتي الذي والناس سئمت مشاهدة المشادات وهدر الوقت في القاعة وإحباط الشعب وضياح البوصلة. اطلب من الأخوان الرحمة والحكمة

رئيس الوزراء. وحول تشكيل لجنة الجنسية برئاسة المستشار في الديوان الأميري علي الراشد قال الطبطبائي نطالب اللجنة بتقديم الأسماء بداية الأسبوع المقبل وإذا لم تقدم فسحاسب رئيس الوزراء.

وقمعا يلي تفاصيل الجلسة كاملة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة ويتلو الأمين العام أسماء النواب الحضور والمغتربين عن حضور الجلسة.

يبدأ المجلس بالتصويت على طلب رفع الحصانة عن النائب د. جمعان الحربش بعد أن حال النصاب دون التصويت على الطلب في جلسة الأسس.

الحميدي السبيعي: رأي اللجنة التشريعية انتهى إلى رفض رفع الحصانة عن النائب وليد الطبطبائي: ما في نصاب وواضح أن هناك اتفاقاً متعمداً

أرجسا مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس مناقشة تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل قانون الجنسية، وقانون المحكمة الكلية بناء على طلب الحكومة. ووافق المجلس على طلب رفع الحصانة عن النائب د. جمعان الحربش. في قضية (حصر نيابة شؤون الإعلام - جنح المباحث الإلكترونية) حيث وافق 28 عضواً من أصل 37 عضواً الحضور.

وحال عدم اكتمال النصاب دون التصويت على 3 طلبات شايبة بشأن مشكلة غرق الشوارع والجسور في بعض المناطق بسبب العاصفة المطيرة التي استمرت ساعات معدودة.

وجاء الطلبان الأول والثاني لتكليف لجنة المرافق العامة بالتحقيق في القضية وأن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهر أما الطلب الثالث فكان لطلب جلسة خاصة تعقد غداً الخميس لمناقشة القضية.

واستكمل المجلس مناقشة برنامج عمل الحكومة وردود النواب عليه حيث وجه عدد من النواب انتقادات إلى البرنامج - معتبرين أنه إنشائي ونسخة مكررة من البرامج السابقة ويخلو من الأرقام والتواريخ والجدول الزمني.

من جانبيه قال النائب الطبطبائي عقب الجلسة إن أن هناك تعمد من الحكومة بتخريب جلسات مجلس الأمة وإضاعتها بالحديث في موضوعات ليس من ورائها أي نتيجة.

وأضاف أن الحكومة ترسل بعض المايجوريين من النواب لتخريب الجلسات من خلال الهجوم على زملائهم والوصول إلى رفع الجلسة حتى لا يتم تمرير الأولويات مؤكداً أنه معتمد من هذا الوضع ومشيراً إلى التزامه بوعده في 3 إبريل حيث أن كل الخيارات ستكون مفتوحة بما فيها استجواب سمو



الشاهين يرفض الهامات حماد



هايف يحذر



ثورة على كلام سعدون حماد